كلمة ونص

ميشيل خياط

تحفيز مهم للتعليم المغبون

أنتظر بشغف مثل هذه اللحظات التي أكرسها لكتابة مقالتي الأسبوعية لجريدة «الوطن» إذ تتيح لي التعبير بحرية مطلقة شكلاً ومضموناً عما أراه ضرورياً وصائباً.
ويوم (الخميس–٥–أيلول)، ولشدة ما عانيت في الذهاب من المزة إلى جرمانا والعودة منها، بت متشوقاً أن أكتب عن أزمة النقل الداخلي في دمشق، المتفاقمة بحدة غير مسبوقة بحجة عدم تزويد الميكروباصات في ذاك اليوم بالمازوت...!! يحدث هذا على الرغم من الوعود، التي تبدو مضحكة جداً، مثل الباصات الكهربائية بالآلاف...!! والباصات الإيرانية «الخمسمئة باص»...!
لكنني وأنا أقلب صفحات دفتري لتجميع الوقائع والأرقام، مررت على خبر مهم جعلني أغير موضوع مقالتي، إنه خبر المرسوم ٢٢للعام ٢٠٢٤ الصادر مؤخراً.
ولقد رأيت فيه طريقاً سالكاً يساهم في أداء أكثر مهارة وفي إنتاج أفضل عطاء، وهذا ما نحتاج إليه لنتجاوز المحنة المعيشية الطاحنة وكل صعابنا الاقتصادية والخدمية.
إن ما نعيشه من صعاب، سيزول تباعاً كلما تحسن الأداء في إدارتنا العامة الاقتصادية والخدمية، وأنا ممن يعتقدون أن ما نعانيه، هو نتاج غياب العدد الكافي المطلوب للأداء الماهر النشط.
رأيت في المرسوم التشريعي الجديد تحفيزاً للتعليم المهني المغبون، لأنه على الرغم من إدراك الجميع لأهميته في حياة الشباب والوطن، يوصون به لابن الجيران.
وهو للأسف ما يزال أسير الإجبار حتى الآن.
ويقف مزاج الناس ضد مصالحهم، إذ يعدونه دونياً، انطلاقاً من نظرتهم لفخامة ذوي الياقات البيضاء، وخير دليل على ما نقول: إن عدد الناجحين في الشهادة الثانوية العامة قد بلغ في الدورة الأولى في هذه السنة، ١٣٣٧٨٤ «علمي وأدبي ومهني»، وبعد حذف عدد طلاب العلمي والأدبي نجد أن عدد خريجي الثانوية المهنية «الفنية التقنية» قد بلغ ١٣٦٣٢ طالباً وطالبة فقط.
انظروا إلى الفرق الكبير في العدد، ومن المؤسف أنه استناداً إلى أرقام البطالة الحديثة الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء «جريدة الوطن السورية ٢٨–٨» فإنه من أصل ١,٠١٧,٠٠٠ متعطل، هناك ٨٣ بالمئة منهم لم يسبق لهم العمل وهذا يعني أنهم خريجو مدارس ثانوية ومعاهد وجامعات، إن الكليات العملية قليلة الاستيعاب أما النظرية فإن أغلب خريجيها ينتظرون مسابقة وزارة التربية التي يعلن عنها مرة كل عدة سنوات، وتوظف نسبة ضئيلة من الخريجين المقدر عددهم بمئة ألف خريج جامعي سنوياً.
ولهذا رأيت المرسوم الجديد ينتصر لتعليم يصوغ الأيدي الماهرة، ويفتح أمام خريجيه أفقاً جديداً إذ يجيز تعيين ١٠ بالمئة من خريجي المعاهد التقنية التابعة للمجلس الأعلى للتعليم التقاني من الأوائل بمرتبة جيد، من دون مسابقة، في وزارات ومؤسسات وشركات القطاع العام.
سابقاً كان مسموحاً تعيين ٥ بالمئة فقط من الخريجين الأوائل بهذه الطريقة.
تستوعب المعاهد التقنية «حسب تصريح حديث لوزير التعليم العالي» ٤١ألف طالب ويوجد منها ٥٧ معهداً في وزارة التعليم العالي و١١٢معهداً في وزارة التربية، والرافد الأساسي لطلابها هم خريجو المدارس الثانوية المهنية بعد حصولهم على الشهادة الثانوية إذ يتاح لعدد كبير منهم التسجيل في تلك المعاهد المتاحة أيضاً لحملة الثانوية العامة.
إن هذه الفرصة الجديدة، تثري عدة إجراءات للنهوض بالتعليم المهني من جهة وترفد وزاراتنا باحتياجاتها من الشباب المهرة.
لقد اشترط المرسوم، أن تعلن الجهات العامة عن حاجتها إلى العاملين الجدد وأن تتوافر لديها الشواغر.
بديهي أن الشواغر متوافرة بسبب النزيف الكبير الذي يسببه التقاعد على الستين، أما الشرط الثاني فهو مسؤولية الوزير أو المدير، أن يتقصى الاحتياجات وأن يعلن عن الحاجة.
المرسوم ٢٢ للعام ٢٠٢٤ خطوة مهمة جداً إلى الأمام، لأن تطورنا يعتمد على الأداء المنتج وهو مسؤولية البشر المنتجين، ولأن تقدمنا يحتاج إلى إنتاج سلعي يعتمد على المهنيين المهرة.

القرية التكنولوجية السورية بتجهيزات ومزايا عالمية

مشروع استثنائي أكثر من ضروري

مصدر الصورة «الذكاء الاصطناعي»

سنان: نقاط القوة في المشروع كثيرة وترتبط باحتضان الخريجين الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والأشخاص الموهوبين

الوطن

جاء إعلان وزير الاتصالات والتقانة في حكومة تسيير الأعمال إياد الخطيب عن المدينة التكنولوجية الخاصة بوزارة الاتصالات في منطقة الديماس واعتبرها كثيرون أنها خطوة في الطريق الصحيح باتجاه التطور التكنولوجي والتحول والثورة الرقمية، وخاصة أن الفترة الزمنية للمشروع تمتد ثلاث سنوات يتم فيها تجميع الصناعات البرمجية في سورية بمكان قريب من هيئة تقانة المعلومات، على أن تجهز بكل البنى التحتية الكاملة لجميع المصدرين والمصنعين.
المشروع الذي أعلن عنه الخطيب ضمن ملتقى الاستثمار الريادي الثالث «فرصة» تعتبر الأولى من نوعها في سورية حسب رأي الباحث والمتخصص في المجال التكنولوجي المهندس عمار سنان، ولكن على حد قوله:
ليس هذا المشروع الأول في المنطقة فهو موجود في كثير من الدول وخاصة العربية مثل الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية ولبنان ومصر والأردن لكن وجوده في سورية ضرورة حتمية من أجل خلق فرص عمل جديدة. وتوفير مصدر جديد للإيرادات أكان للحكومة السورية أم للقطاع الخاص مع تنظيم عمل القطاع التكنولوجي في سورية بشكل احترافي وهو ما يطور آلية هذا العمل ويجعله أكثر وثوقية.
يعول على المشروع إحداث قرية تكنولوجيا وفق تنظيمات جديدة أكثر مرونة وشفافية للسماح لجميع القطاعات التكنولوجية بالعمل في انسجام كامل سواء في الإبداع، أو الاستيراد أو التجارة أو الخدمات العالية التقنية.
وبكل تأكيد حسب الباحث فإن أهداف المشروع كثيرة ولعل أهمها أن نصل إلى قرية تكنولوجية بمثابة بمنزلة منطقة حرة» أو ما شابه أسوة بما يحدث ببلاد العالم لكنها ليست معفاة من الضرائب، حيث يتم تشكيلها وفق آلية خاصة وتنظيمات قانونية. ويجب تحديد الأهداف والغايات على أن يتم تسجيل جميع الشركات العاملة في مختلف التخصصات التكنولوجية مثل: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات والأمن السيبراني في هذه المنطقة وبالتالي يتم إصدار «شهادة التسجيل شركة» من قبل هذه الجهة بما يشبه غرفة تجارة يمكن أن نسميها «غرفة التقنيات الحديثة» على سبيل المثال لا الحصر على غرار ما هو متبع في غرفة تجارة دمشق التقليدية التي تغطي طيفاً واسعاً من الاختصاصات، بما فيها تجارة الأغذية، والملابس، وكل أنواع التجارة العامة لكن في هذه الحالة يكون القطاع التكنولوجي تحت إشراف الهيئات التكنولوجية الحكومية السورية ما يشجع العديد من رواد الأعمال الشباب على تسجيل أنفسهم ضمن هذه المنطقة حتى عندما يعملون من منازلهم ليكون لديهم على الأقل «شهادة تنظيمية» ناهيك عن السماح لمطوري البرمجيات والتطبيقات الجديدة بالحصول على ترخيص كامل، وتوفير مساحات عمل مشتركة (مكاتب مشتركة للشركات Co-Working الناشئة الجديدة التي لا تستطيع تحمل تكاليف إيجار المكاتب التجارية أو التملك).
برأي الباحث عمار سنان سيشكل التسجيل في هذه المنطقة قيمة مضافة للشركات العاملة فيها، حيث يكون عملها أكثر احترافية وتنظيماً، علماً أن العديد من الشركات في هذا القطاع تعمل حالياً من دون تنظيم أو شفافية في سلوكها التجاري ما يمكّن العديد من الشركات غير الاحترافية أو الأفراد من استيراد أي نوع من التكنولوجيا من دون أن يتم احتضانها بشكل صحي، إذ إن القطاع التكنولوجي في الفترة الحالية يعاني الفوضى العارمة في أسلوب الاستيراد، وطرق وآلية قبول التقنيات الحديثة في الأسواق السورية من دون رقابة على نوع هذه التقنيات أو طريقة عملها، بما في ذلك السوق الأسود.

أهداف المشروع

ومن أهداف المشروع أيضاً إنشاء عملية استيراد أكثر شمولاً وأقل فساداً بدءاً على استيراد نظامي وفواتير حقيقية، وفرض ضرائب جمركية وضريبة دخل جديدة، تستند إلى الشفافية والوضوح للشركات العاملة في تلك المنطقة، واستغلال الإمكانات الكاملة للمواهب السورية وخلق فرص عمل وتعزيز الحياة الاجتماعية للتكنولوجيا وإيجاد حس الانتماء وتطوير البنية التحتية المادية لتعزيز الأنشطة التكنولوجية وتزويد السوريين بالمهارات الحياتية اللازمة للعيش في بيئة تتغير بسرعة ورفع الوعي وتحسين بيئة تكنولوجيا المعلومات لتحسين مواقف الناس تجاه التعليم وخلق ودعم التعليم الشامل.

نقاط القوة

يرى الباحث أن نقاط القوة في المشروع كثيرة وترتبط باحتضان الخريجين الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى الأشخاص الموهوبين، وذوي التعليم العالي والتحفيز القوي ممن هم بحاجة إلى الفرصة، ناهيك عن ضرورة تنظيم سوق تكنولوجيا معلومات في استيراد الأجهزة وفهم السوق الدولي وتشجيع التصنيع المحلي، لتكون نواة العصر الرقمي.
كما أن من نقاط قوة المشروع الإيجارات السنوية المحققة للمكاتب والمباني وذلك عند التسجيل الشركات ضمن هذه المنطقة وهو ما يقلل الفجوة بين الحكومة والقطاع الخاص.
ويؤكد الباحث أن العديد من الشركات التي تقدم خدمات مماثلة تعمل حالياً من دون قواعد مناسبة أو أسس تنظيمية، سواء في حلول التطبيقات أم البرمجيات أو الأمن السيبراني أو تكنولوجيا المعلومات أو الحوسبة أو الاستشارات أو الشبكات، كما أن هذه الشركات تعمل بالفعل لأولئك العملاء/ الأعضاء، لذا ليس هناك عبء ثقيل على المنظم لإنشاء هذا المركز التكنولوجي.

نقاط الضعف الحالية

ولم يغفل الباحث نقاط الضعف ومنها وجود إطار عمل غير منظم لتكنولوجيا المعلومات، مع وجود عملية استيراد مجزأة وفاسدة، وهوالأمر الذي لا يسمح بتنظيم الأسعار (للأجهزة) أو الرقابة، وعدم وجود تنظيمات واضحة لتطوير البرمجيات إضافة إلى النهج الفردي حيث يعمل العديد من المهندسين ومطوري البرمجيات من منازلهم بمفردهم أو مع مجموعة من الأصدقاء من دون القدرة على تطوير مهارات التسويق والمبيعات.
ومن نقاط الضعف أيضاً أنه لا يوجد نظام ضريبي واضح، في هذا القطاع، وخاصة الخدمي منه، ليكون التكليف المالي، للشركات المسجلة فوضوياً ودون خلفية تقنية وبوجود مثل هذه القرية أو المشروع، تصبح إيرادات الدولة. أكثر تنظيماً وشفافية. أكان في ضريبة الدخل أو في الجمارك.

مزايا

ولخص الباحث جملة المزايا التي يحملها المشروع أهمها توافر البنية التحتية وتكلفة العمالة المنخفضة والقدرة التنافسية، وتنظيم ومراقبة جميع الأنشطة التجارية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وإنشاء مركز تكنولوجيا مؤهل ومهني، وتحسين حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات على صعيد تنظيم الإطار القانوني لكل من شركات البرمجيات ومورِدي التكنولوجيا، وتنظيم عملية استيراد الأجهزة التكنولوجية التي تغطي جميع القطاعات (تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات... إلخ)، إضافة إلى احتضان جميع شركات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع التكنولوجيا تحت سقف واحد ما يسمح للشركات الناشئة بتنفيذ أفكارها التجارية برأس مال قليل من دون أي حاجة للاستثمار مع السماح بإطلاق أفكار ومشاريع جديدة من خلال المركز التقني، مثل اقتراح تنظيمات جديدة، وتقديم خدمات مضافة جديدة.. إلخ، ناهيك عن تحقيق إيرادات بالعملات الأجنبية.

التحديات

ويواجه المشروع عدداً من التهديدات منها المساءلة، وتحديث الإطار التنظيمي، وقد يقاوم بعض الأعمال هذه الفكرة، وخاصة من «منطقة البحصة» التي تعج بمحلات تجارية معظمها غير مؤهل مع وجود آلاف الأجهزة الإلكترونية المستوردة بشكل غير قانوني، أضف إلى ذلك نقص المعرفة لدى المنظمين الحكوميين للعمل وإصدار مثل هذه الدرجة من التنظيمات، وقد لا ينضم بعض العاملين عبر الإنترنت من منازلهم والذين يعملون لمصلحة شركات دولية إلى هذه المنصة.
و«تبقى الأفكار كثيرة والمقترحات أكثر والأهم من كل ذلك هو بداية التطبيق بشكل موضوعي والعمل لا الكلام».

أهمية المناطق الحرة للتجارة العالمية:

يوجد الآن أكثر من ٣,٥٠٠ منطقة اقتصادية خاصة أو مناطق تجارة حرة تقع في ١٣٠ دولة، وتتولى معالجة نحو ٣,٥ تريليونات دولار من الصادرات سنوياً، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وعند مقارنة هذا الرقم بإجمالي الصادرات العالمية البالغ ١٥,٤٦ تريليون دولار، يعني ذلك أن ٢٢,٦٣ بالمئة من جميع الصادرات تأتي من منطقة حرة، ويعمل أكثر من ٦٦ مليون شخص في شركات مسجلة داخل المناطق الحرة العالمية.

المحافظ وجه بمتابعة واقع عمل السرافيس لمدة أسبوع على أرض الواقع

أزمة نقل خانقة في القنيطرة.. والكثير من السائقين يستغلون الركاب ويتقاضون من كل راكب ١٥ ألف ليرة!

القنيطرة - خالد خالد

اتهم عضو مجلس المحافظة محمد عودة المعنيين في القنيطرة بعدم حل مشكلة أزمة النقل والتسويف والمماطلة في إيجاد حل جذري ينهي معاناة أبناء المحافظة، متسائلاً إلى متى سيستمر هذا التهاون واللامبالاة بواقع النقل بالمحافظة؟ وهل من المعقول والمقبول أن نعاني ويعاني أبناء القنيطرة من ويلات التنقل بين دمشق وأرض المحافظة وبالعكس.
وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف عودة: الحجج والمبررات الدائمة لدى أصحاب «السرافيس» لا يوجد مازوت وجواب المحافظة الكميات متوافرة والمواطن بين «حانا ومانا»، مطالباً الجهات المعنية بحل هذه المعضلة وإيجاد حلول دائمة وليس حلولاً ترقيعية مؤقتة لأزمة النقل وإنهاء معاناة أبناء القنيطرة من صعوبة التنقل من وإلى دمشق وبالعكس.
وكشف عضو مجلس المحافظة عن عدد السرافيس العاملة على الخطوط الداخلية والبالغة ١٦٠ وعلى الخطوط الخارجية ٧٨ سرفيساً، عدا باصات النقل الداخلي التابعة لمجلس مدينة القنيطرة وعددها ٥ باصات، منوهاً بأن هذا العدد الكبير قادر على تخديم المحافظات الجنوبية «درعا والسويداء والقنيطرة» ولكن في الحقيقة واقع النقل سيئ جداً في ظل قصور الإجراءات المتخذة من قبل المحافظة!؟
واقترح عودة لحل أزمة النقل إلغاء الخطوط الداخلية وإعادة كل السرافيس لخطها الحقيقي، علماً أنه سابقاً لم يكن هناك ما يسمى خطوطاً داخلية.
واعتبر عضو مجلس المحافظة محمد الحاج أن أزمة النقل الخانقة لا يختلف عليها اثنان في القنيطرة، فبعد الساعة الثانية ظهراً لا يوجد أي سرفيس في مركز انطلاق السومرية وعدد كبير من أبناء القنيطرة لا يجد وسيلة نقل تقلهم إلى محافظتهم، مؤكداً أن المشكلة لا تحل إلا بختم «المنفست» من مركز انطلاق السومرية وخان أرنبة، والسائق الذي يقدم «منفست» مختوم يستحق تعبئة المازوت وغير ذلك «حكي فاضي» مع ضرورة وجود دورية مرور على استراد السلام للتأكد من «المنفست».
وتابع: هناك جشع كبير من قبل الكثير من السائقين ويتقاضون من الراكب ١٥ ألف ليرة وعند اعتراض الركاب، يقول السائق: «يلي ما عجبو لا يطلع» وطبعاً لا حسيب ولا رقيب من قبل الجهات الرقابية، علماً أن جميع السرافيس لا تصل إلى مركز انطلاق السومرية وإنما إلى مفرق جديدة فقط.
وانتقد عدد من أعضاء مجلس المحافظة قرار لجنة النقل من مراقبة مركز انطلاق خان أرنبة، لأن المركز مراقب بشرياً «عناصر مرور وشرطة المركز ونقابة النقل» وزيادة المراقبة أمر غير منطقي، لأن المراقبة السابقة لم تأت بنتيجة!؟
وأكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل حسن حمدي البكر أنه ونتيجة للشكاوى المتكررة في الآونة الأخيرة عقد محافظ القنيطرة اجتماع موسع منذ أيام مع عدد من السائقين بحضور قائد شرطة المحافظة وعضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات ومديري هندسة المرور وفرع المحروقات لبيان واقع المشكلة، حيث تلخصت المشاكل والمعوقات التي تعترض عمل السائقين بتعبئة المحروقات وعدم حصولهم على مخصصات السرافيس رغم قطعهم المسافات المحددة وفق نظام التتبع «جهاز Gps».
وأضاف: وجه المحافظ بمتابعة واقع عمل السرافيس لمدة أسبوع على أرض الواقع ومن خلال المراقبة البشرية وبيان كمية المحروقات التي يحصل عليها السائقون يومياً للوقوف على المشكلة وبيان الأسباب والعمل على إعداد مذكرة تفصيلية لمتابعتها مع الجهات المعنية لحلها بشكل جذري.
وأوضح البكر أنه تمت مخاطبة الجهات المعنية في وزارة النفط والمعنية بالتقانة والمحروقات لأكثر من مرة من أجل معالجة تزويد السرافيس بالمحروقات وحل مشكلة الخلل التقني على أجهزة التتبع ولم تعالج المشكلة حتى تاريخه.